

ديوان الأمير عبد القادر بين تسرع المحقق

وتعالم المراجع!

صدر عن مؤسسة عبد العزيز سعود البابطين الشعرية طبعة جديدة تعد إلى حد الآن الرابعة من ديوان الأمير الشاعر عبد القادر الحسني، وقد ظهر الديوان بحلة أنيقة، وبصناعة ممتازة وورق جيد..

والأمير عبد القادر جدير بأن يكون متعلق اهتمام الباحثين في كل المناحي التي عرضت له، أو تلبس بها، أو كان فيها فاعلا أو منفعلا، مؤثرا أو متأثرا، على أن يتعد الباحث إن كان من طلاب الحقيقة، ومن محترفي الموضوعية عن الأحكام "القيمية" الصارمة التي تعد بمثابة الكوى التي يندس منها تزوير التاريخ، وتشويه أحداثه الكبرى، والعبث بميراث أمة أسهمت بدماء شهدائها، وبمعداد علمائها في بناء صرح المعرفة اللامتناهي لأمتها الكبرى، وفي إرواء بحر الشهادة المتلاطم من دماء الرساليين الخالدين الذين يعد الأمير -عليه الرحمة والرضوان- من قادتهم في القول والعمل، وفي رياضة الذهن والسلوك.

ومن لك بقائد أمة جمع القيادة على تنوعها وتعدد مهامها في شخصه، بمجدارة، فهو الحاكم العام، وهو القائد الميداني حضر كبريات المعارك، وخاض مدلهمات خطوبها، فذاق مع جنوده وخاصته وعامته، لذة النصر وطعم الهزيمة، وهو الفقيه المرجع يفرع إليه في الفتوى، فيفتي ويقضي أو تصدر الفتوى عنه ويقضى القضاء بأمره وإذنه، وهو السياسي الذي يجيل الأمور في ذهنه ويقلبها على وجوهها، فيعرضها على موازين القسط الإسلامي لا على موازين الختل

والخطل! ولك في معاهدة إنهاء المقاومة - بعد استئصال كثير من قواعده خلوي الحدود أو داخلها - خير دليل على انتصاره، وإن عد في المنهزمين، على حين انهزم غيره في المعاهدات وإن عدوا في المنتصرين! وهو فيما بين ذلك شاعر، يعالج القريض، ويساور قوافيه، بين أوانس تمنع في الإعراض! وأوابد تومض بعض إيماض! والشعر مازال - منذ أول ندة صدر موزونة - حلم الحالمين، ووهم المتوهمين، لأنه لبنة نقص الكاملين، فقد كان لكل عالم "مساورة شيطانية" يرضى بها وإن أخلت، ويستزيد من كأسها وإن أخلبت، وكذلك كان حظ الأمير - عليه الرحمة والرضوان - من الشعر، حظ المستجلي حسان الوجوه في المرأة! صحوة في حلم، وحلم في صحوة!!

هذه تهوية وتحوية كان لابد منها بين يدي نقد المطبوعة من ديوان الأمير، على أن هذه الطبعة - إن سبقت غيرها صناعة جودة إخراج - هي من الناحية العلمية - وفيها يتفاوت الباحثون، ويتنافس المتنافسون، بين سكيت وسابق، وطحلب وباسق! - لا تخلو من قصور وتقصير، وما أولى ذاك التقصير والقصور بقبح - على قبحهما - أن سبقت هذه الطبعة بطبعات ثلاث:

١- المطبوعة الأصلية التي أعدها الأمير محمد كبير أبناء الأمير عبد القادر، صاحب "تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر" الذي يعد من أهم المصادر الموسوعية في حياة الأمير الجهادية والعلمية والسياسية، ثم النفسية والروحية، بل لعله ينفرد من بين الوثائق - على قلتها - لأنه أعلاها سنداً، وأقربها مورداً، وأجمعها لكليات الموضوع وجزئياته على مدى خمسين عاماً من القرن التاسع عشر، أي سنة ١٢٤٦هـ - إلى ١٣٠٠هـ - هي سُنُو تَنْمُرِ الغرب على ديار الإسلام، يختفي الصليب فيها وراء الأطماع الكولونيالية، والمكابرة

الق. ١٠٠، التي تحيل الإنسان عابد وثن يحمله بين أضلاعه.. وقد طبعت هذا الديوان دار المعارف المصرية تحت عنوان "نزهة الخاطر في قريض الأمير عبد القادر"

٢- مطبوعة الدكتور ممدوح حقي، وهو ممن تجردوا لجمع الأمير الأدبية والفكرية، وكان له في ذلك جهد مشكور، لولا بعض التوجيهات والتحميلات التي تلبسها المحقق بتأثر من تطور الأفكار القومية في عصره، ثم راح يسقطها على عصر الأمير وفكره، ولا شك أن ممدوحا اعتمد مطبوعة الأمير محمد مع إضافات قليلة لا تؤثر في تقدير شاعرية الأمير شيئا، عثر عليها هنا وهناك أثناء رحلته في البحث عن إنتاج الأمير، وجمعه، ولا شك أن دمشق كانت جماع إنتاج الأمير، لأنها كانت محل إقامته، ومستقر نواه، وملقى عصاه، لما يزيد على ثلاثة عقود، فالبحث عن أعماله وشذرات أدبه، نشره ونظمه في غير أضيابه فيها، وفي غير مكاتب معاصريه من أصفياؤه وخلطائه فيها وهم كبير وضرب من فضول البحث لا ينتج إلا ضياع الجهد.

٣- مطبوعة الدكتور زكريا صيام، وهي لا تكاد تمتاز عما سبقها من مطبوعات من حيث المادة الأدبية الواردة، ولم تضيف شيئا ذا بال من شعر الأمير الذي لم تصل إليه يد الباحثين..

ولعل أهم ما يميز طبعة صيام - وليست نسخة - كما توهم المحقق في المقدمة، وسكت المراجع عن وهم المحقق، فالتقيا على أمر جامع من الوهم، وبئس الملتقى! إذ ليس لصيام نسخة مخطوطة تفرد بها دون غيره، وإنما اعتمد المطبوعتين السابقتين، أقول: أهم ما يميز طبعة صيام مخالفتها المطبوعتين السابقتين في الترتيب، إذ اعتمد الترتيب الألفباني المعجمي، على مذهب جل

القدامى في تصنيف الأشعار، وترتيب الدواوين.. وهي ناحية شكلية تختص
لاتقدم ولا تؤخر، وإن كان فيها من إفادة فإنها تيسر سبيل الباحثين للعودة إلى
القصائد في الدواوين وإلى الأبيات في القصائد، وهذا يفيد المحققين في تسهيل
العثور على أبيات الشواهد اللغوية والنحوية في الدواوين القديمة التي يعتد بها في
هذا الشأن، وإنما أقدم الدكتور صيام على ما أقدم عليه ليكون لعمله مستساغ
لدى القارئ، ومتميز على ما سبقه من أعمال، وحتى لا يظن ما بذله من جهد
داخلا في باب "تحصيل الحاصل".

ومما تمتاز به مطبوعة صيام إثقالها بشروح لغوية، وتعليقات أدبية جلها
بعيد عن خدمة النص، وهي إذ يفيد بعضها مستقلا فلا يعد من الناحية العلمية
ضروريا، لأنه مقحم على حواشي النص، ولأن كثيرا من تعليقاته يحمل طابع
الذاتية المحض، الذي يختلف من باحث إلى آخر، تبعا لاختلاف الذوق والمشرب
والثقافة، فقد تنوع الأذواق وربما تختلف إلى درجة التضاد والمذوق واحد.

والغريب أن الدكتور صيام كان متكئا للمراجع ومعتمده، فيما ذهب
إليه، ولم ينتبه إلى ما وقع فيه صيام من أوهام وسقطات حوالم، بل أخذها عنه
مسلمات، وزاد في طنبور صيام أوتارا!! ومن أوهام صيام في تكثير مواد
هوامشه تكبيرا لحجم الديوان تعليقه على بيت الأمير:

إلام فؤادي بالحبيب هتور ونار الجوى بين الضلوع ثور؟

بقوله: إلام: اختصار "إلى متى" وهي من الاستعمالات المتداولة عند الشعراء،
ومثلها أيضا "علام" اختصار "على ماذا!!" وهو هنا ركب من النحو، شر
مركب! مركبا وعرا يوشك أن تندق عنقه بأدنى جمحة! فلم يقل أحد من
المتقدمين ولا من المتأخرين من أهل السماع ولا من أهل القياس أن "ما" في

"إلام" - "متى" ولا أن "ما" في "علام" اختصار لـ "على ماذا" ! إن هذا إلا تكلف مبین، وقد أوردها ابن هشام في فصل "ما" من مغنيہ، وكذلك المرادي في جناہ وعداها نكرة مضمنة معنی الحرف، استفهامية، تأتي مستقلة، ومركبة مع "ذا" الموصولة، ومما ورد فيها من أحكام وجوب حذف ألفها إذا جُرَّتْ، وإبقاء الفتحة دليلا عليها نحو "فيم وإلام وعلام وم" وضرب ابن هشام مثلا على ذلك قول الكميّ:

فتلك ولاية السوء قد طال مكثهم فحاتم حتام العناء المطول

فأين الدكتور صيام من بسائط الدرس النحوي، ومن ضرورات قواعده؟؟! ويوغل الدكتور صيام في الانقياد لذوقه الخاص، فلا يفرق بين الأصيل من التصوير والمجلوب، فيعلق على بيت الأمير:

فيها عذارى، وفيها قد جعلن كوى مرقعات بأحداق من الحور

فيقول: "...لو لم يكن في قصيدة الأمير سوى مثل هذا البيت بما انطوى عليه من لوحات تصويرية، لكفاه دليلا على صدق رؤيته الفنية ووضوحها! أليست عيون العذارى، وهي ملتصقة بثقوب الهودج التصاق الرقعة بالثوب آية من آيات الجمال الشعري...؟".

ويسرف الدكتور على نفسه وعلى شعر الأمير فيحمله ما لا يحتمل، وعلى النقد إذ يحمل منه ركاما من كلمات مزجيات بعيدا عن كل حكم دقيق أو تفسير عميق، ولو كان الدكتور على صلة حميمة بالتراث الشعري، لما فاته أن يكشف أن الأمير أخذ المعنى ببعض ألفاظه من دون تحوير فيه إلا في "الحور" الذي جاء قلقا في آخر البيت، وأبغض الشعر ما جاءت قوافيه مستكرهة ومعانيه مزجاة، وألفاظه على كل لسان ملوكات! إن أصل بيت الأمير بيت

العتبي^(١) من قصيدة له رائعة، منها البيت المشهور الوارد في كتاب النحو
استثناسا:

رأين الغواني الشيب لاح بعارضي فأعرضن عني بالحدود النواضر
والبيت الذي ألم به الأمير وضمن معناه بيته:

وكن متى أبصرني أو سمعن بي سعين فرقعن الكوى بالمحاجر
ولا مجال للموازنة بين البيتين، فبيت الأمير مهلهل النسيج ضعيفه، وليس له
من قوة النظم وبراعة الأداء ما يجعله يتحرى الإيجاز، على مذهب العتبي في
إيراده المعنى في بعض البيت، مع رشاقة في التعبير ودقة في الأداء وعلو في النظم،
ولا كذلك الأمير مما اضطره أن يصب المعنى في البيت كله.. على أن معنى العتبي
أعجب به الشعراء بعده فتداولوه في نظمهم وأخذوه عنه، ومن هؤلاء أبو
الشبل البرجمي الكوفي في قوله:

عذيري من جواري الحي، إذ برغن عن وصلي
رأين الشيب قد ألبسني أهبة الكهل
فأعرضن وقد كن إذا قيل أبو الشبل
تساعين فرقعن الكوى بالأعين النجل

ونرى أبا الشبل هنا قد نظم بيتي العتبي من الطويل، في أربعة أبيات من الهزج
ومع رشاقة عبارته، وغنائيتها، فإنه لم يستطع أن يخلق في آفاق العتبي، مع أن
للاحق سعة في المعارضة، وحظا في التفوق لم يتأت للسابق، ومن هؤلاء الذين
أخذوا معنى العتبي قبل الأمير، ولم يبلغوا شأوه العلامة الشهاب الخفاجي..

١- ورد البيت منسوباً إلى عمر بن أبي ربيعة، وأضيف إلى ديوانه في الملحق، والصواب ما أثبتناه
هنا من نسبه إلى العتبي. انظر شرح ديوان عمر للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد (ص ٤٩٣).

١٥٩. سارت عن الدكتور صيام عشرات من السقطات والعشرات حملته عليها أجنبيته عن المادة العلمية الواردة في الديوان، ووقوعه دون ثقافة الأمير التاريخية والفقهية والصوفية.

ولم يكن مراجع المطبوعة الرابعة الدكتور رضوان الداية بأحسن حالا ولا بأرسخ قدما في العلم، فاعتمد في مراجعاته تعليقات صيام، حملة على ذلك التسرع والتقليد، وقد يكون الحامل على التسرع طلب الجائزة، ونيل المكافأة، واستعجال وقوعها من مصدرها، والنفس مولعة بحب العاجل! كما قال أخو كليب! وإن من المنحة لمحنة! ومن تلك الأخطاء المستنسخة ما ورد في بيتي الأمير (ص ١٠٢) صيام و(ص ٤٥) (دحو):

مناقب مختارية قادريّة تسامت وعباسية مجدها احتوى
لنا سفن بحر الحديث بها جرى وخاضت فطاب الورد مما بها ارتوى
وإن رمت فقه الأصبحي فعج على مجالسنا تشهد لواء العنادوا
وإن شئت نحوا فأنحنا تلق ماله غدا يذعن البصري زهدا بها روى
فقد ذكر صيام وتابعه الداية أن المقصود بـ (مختارية) في البيت الأول نسبة إلى "المختار" -عليه وآله السلام- و"قادريّة" نسبة إلى [قادر] كذا -صاحب الطريقة المعروفة- والعباسية أراد الدولة العباسية، نسبة إلى العباس عم الرسول -عليه وآله السلام- وتابعه المراجع في ذلك، وزاد عليه اضطرب العبارة في قوله: عباسية: أراد بني العباس، أعمام رسول الله محمد -عليه وآله الصلاة والسلام- وليس بنو العباس كلهم أعمام الرسول وإنما هم بنو عم الرسول، وهكذا -كمل سنرى- فإن عمل المراجع الخفيف يحتاج إلى مراجعة من مراجع حصيف، يكشف عما في مراجعته من قصور بأثر قلة المحصول، وضعف الأداة، ومن تقصير

بأثر التسرع حبا في استعجال الجائزة! و من فل من العالم نصيره، كثر من الجهل عشيره، وعلا في أودية التعامل تعشيره!! وكلاهما سكت على وجه الإشارة والإحالة في البيت الثاني، هنا، والسادس عشر حسب ترتيب القصيدة من قوله: "لنا سفن.." فالأمير هنا يحيل على الحديث المشهور المستفيض الذي أخرجه الإمام الحاكم-ورواه غيره-على شرط الشيخين، وهو "مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق" والإشارة هنا، مؤسسة والإحالة وجيهة لأن مقام الفخر هنا، يقتضيها لانتساب الأمير إلى الفرع الحسيني من آل البيت الطاهر، وليس في هذا الشأن مغمز لغامز ولا مطعن لطاعن، إلا إذا كان من الثلاثة شرهم، أو من "قوم" دلاهم بغرور شيطانهم وغرهم!! على أن المراجع مر-و لم يستأنس- بالبيت الثالث في قول الأمير: "..تشهد لواء العنادوا" والتصحيح هنا ظاهر لذي عينين، أو لمن استفاد بأدنى حظ من الأصغرين! فقد صحفت "لداء" إلى "لواء" ولا معنى للكلمة المصفوفة هنا! ويأبأها السياق على كل وجه إن كان له وجوه، ويستقيم السياق، وينهض المعنى على سوقه بكلمة لداء.." فتأمل.

والعجيب أن الدكتور صيام أشار إلى الكلمة في الهامش ورجح عليها التصحيح، فأثبته في المتن على أنه يشير إلى أن كلمة [لداء] وردت في متن "الترهة" و"التحفة" ولو لم تكن إلا فيهما لكفاها رجحانا على غيرها، ولو كان في غيرها وجه، فأني لصيام أن يرجح كلمة لا معنى لها في السياق بل إن إثباتها يسقط المعنى من أصله.

وفي البيت الرابع "وإن شئت نحوا. . غدا يذعن البصري.." يقول صيام: "البصري العالم القاضي حسن البصري المشهور في العصر العباسي.."

وبناءه المراجع في وهم أن المقصود هنا هو الحسن البصري، ويتفرد زكريا بطوام الأوهام، فالبصري -عنده- قاض، وهو ما تولى القضاء ولا خطر بباله توليه، ولو خطر بباله ذلك لرأى نفسه آثماً!! ولا اقترب من السلطان قط، بعد أن أصبح السلطان يتلقى الوحي من الشيطان! وقد عاش الحسن البصري منصرفاً إلى الله بكلية، لا يرمق الدنيا إلا بقدر سد الرمق، وبذلك فقد نال رضى إجماع الفرق الإسلامية، وحظي بتقديرها، لما عليه من صدق وزهد وعرفان، ولما عرف عنه من تحري ما يرضي الله وإن كان فيه غضب السلطان، فمن أين لصيام أن البصري تولى القضاء! إنه محض وهم، واستئثار للظن من دون تحقق.. ثم إنه -على شهرته- يذهب به إلى العصر العباسي، وفي هذا جهل كبير، بحيوات العظماء من أنباء الأمة الإسلامية وأركان الحياة الروحية والعلمية فيها، فكيف يكون عباسياً من رضع من ثدي أم المؤمنين (أم سلمة) رضي الله عنها، إذ كانت أمه مولاة لها؟ وأنى تصح له عباسية وقد توفي سنة ١١٠هـ - أي قبل سقوط الدولة الأموية بما نيف على العقدين.

ولم ينتبه المحقق صيام صاحب المطبوعة الثالثة، ولا مراجع مطبوعة البابطين، إلى ما ورد في بيت الأمير من الإشارة إلى "النحو" ولو انتبها لما ورد في تعليقهما الحسن البصري، إذ ليس لذكره معنى، لانعدام أية صلة له بالدرس النحوي، فالبصري المقصود في إحالة الأمير هو الخليل بن أحمد الأزدي، نسبا البصري موطناً، كاشف أسرار النحو، ومقيس قياساته، وجامع شمل رواياته.

لقد خرج الديوان في ثوب جميل من جودة الصناعة، وتناسق الإخراج، ولكن المادة الأدبية (الشعرية) هي هي، فلم يضيف الدكتور دحو شيئاً ذا بال من أوابد أشعار الأمير، التي ربما تكون فأت المحققين السابقين، واكتفى المحقق

بالتعليق -على استحياء- وإن لم تخل تعليقاته من اثار التسرع، في تقييد الإشارات الأميرية، أو في توثيق إحالاته، ومن ذلك تعليقه على بيت الأمير:

وكان لنا داوم الدهر ذكر هذا نطق الكتاب ولا يزال

بقوله -في الهامش-: "استأنس بقوله تعالى: "إن الله وملائكته يصلون على النبي، يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وتسلموا تسليما" (الأحزاب ٥٦) ويعيد هنا توجيه الإحالة الأميرية بعد قصور مدارك المحقق عن فهم مقاصدها، ولو ألم بثقافة الأمير لعلم أنه يقصد بها قوله تعالى: "وإنه لذكر لك ولقومك وسوف تسألون" (الزخرف ٤٤) وقوله تعالى: "لقد أنزلنا إليكم كتابا فيه ذكركم أفلا تعقلون" (الأنبياء ١٠) فإن القرآن -كرم وجل منزله وصدق مبلغه- أنزل بلسان العرب، فلسوف يبقى ذكرا للعرب، ما بقي كلام الله يتلى بلغتهم، "وأنزل القرآن في عمومه بلغة قريش، فلقریش ذکر بالقرآن، ما بقي القرآن" ولم يكن ما نالته قريش في القدم من أسباب القوة والتمكن والتمكين بالعصبة القاهرة وحدها، بل بالهجرة والنصرة والقربى، والذكر الذي عنت له رقاب الأقربين والأبعدين، وإن استوى في خطابه العالمون، وسار جنبا إلى جنب تحت لوائه السوقة والحاكمون، ولست أدري ما حمل المحقق على أن يذهب به الذهن إلى "آية التصلية" في مقام التوجيه، وتقييد الإشارة الأميرية إلا أن يكون من تسرع في البحث أو قصور في الفهم..

على أنني وجدت تلميذ المحقق عبد الرزاق بن السبع في أطروحاته الموسومة بالأمير عبد القادر الجزائري وأدبه، طبع مؤسسة الباطين، يذهب نفس المذهب في توجيه الإشارة، فلعل الأستاذ المشرف أضل تلميذه، أو ضل به، والذي لا شك فيه أن كليهما أخطأ سواء السبيل، ولم يشفع لهما أن أجمعا

فرب إجماع على خطأ، وروى عن أبيه وأبيه.

ومن صور التسرع شرحه لـ (غريس) في بيت الأمير:

جزى الله خيرا كل شهم غدت به "غريس" لها فضل أتانا وما انزوى

بقوله: "غريس" قبيلة من قبائل غرب الجزائر، وقفت إلى جانب الأمير في جهاده، وهو وهم أداه إليه فهمه العامي للبيت، ولأسلوب النظم فيه، وإلا فلن "غريس" علما لم يطلق على قبيلة عربية كانت أم بربرية- في الجزائر- بل هي منطقة واسعة خضراء، ولعل اسمها جاء من كونها أرضا زراعية واسعة، فقد يكون "غريس" فعيل بمعنى مفعول، أي مكان مغروس، أو أرض ذات غرس... منذ أن مصرها العرب الفاتحون وخلعوا عليها هذا الاسم والكثرة الكثيرة، من أسماء البلدان والأماكن على اختلاف التضاريس في الجزائر عربية صليبية مما يدل على الحضور العربي الواسع في المغرب الأوسط، وسكان غريس من الأشراف، وجلهم إن لم نقل كلهم حسنيون أدارسة -إلا ما كان من أبناء سليمان، وهم قلة، انضوا تحت عصبة أبناء عموماتهم الأدارسة- ومن العرب.

على أن من دواعي سقوط المحقق في الوهم تسليطه فعل "جزى" في البيت على "غريس" فشخصها، وعدّها قبيلة مجزية بما قدمت من واجب الجهاد تحت لواء الأمير، والفعل في الحقيقة مسلط في البيت على "كل شهم" كما يظهر في السياق بكل وضوح، وحتى لو سلط مثل هذا الفعل في مثل هذا السياق على مثل هذه الكلمة فإن لذلك وجها من المجاز، وهو ما يعرف لدى أهل الاختصاص في علم البلاغة "المجاز بالحذف" وضربوا له مثالا قوله تعالى: "واسأل القرية التي كنا فيها، والعر التي أقبلنا فيها" (يوسف ٨٢) أي واسأل أهل القرية.. وأهل العر.. وكذلك هنا يحمل طلب الجزاء لغريس والدعاء

لها على معنى لأهلها، وللعرب تفنن، وللغتهم شجاعة في الجاز عديمة النظر كما سماها أبو الفتح ابن جني.

من أوهام المراجع:

لا شك أن الدكتور الداية حين أحيل عليه تحقيق الدكتور دحو للمراجعة كانت الجهة المسؤولة تلحظ فيه علمه، وسابقته في التحقيق فقد يتدارك بعض ما فات المحقق، إن في متن النص مما يستوجبه منهج التحقيق وتتطلبه شرائطه، أو في مضامينه مما يستلزمه منهج التعليق العلمي، فإن التعليقات العلمية الدقيقة التي تقدر بقدرها تختلف عن استجلاب الحواشي، لأدنى ملابسة، ولأوهى مناسبة، ولكن الذي وقع أن مراجعات المراجع بلغت من الاضطراب والتشويش مدى تستدعي فيه مراجعا آخر يكشف عن عوارها ويبين ما فيها من وجوه الخلل الخطل والزلل، ويقول: ما هكذا تورد الإبل! وليس بمثل هذا النقص يتلافى النقص! فكان أن قرأت الديوان ملاحظا فيه هوامشه، مراعىا فيه ما قد يصدر عن المراجع من أوهام وأخطاء أو تجن أو ميل أو هوى.. فرأيت إجلالا للعلم، وخدمة له، ووقوفا عند حدوده ورسومه، فأضنى جهد في سبيل العلم أعذبه، وأكداه أغناه، رأيت أن أنبه القراء إلى ما أشرت إليه، مما وقفت عليه، مما صدر عن المراجع من وهم لا ينبغي إمراره، ولا السكوت عليه، فإن سكوتا على الحق ترويج للباطل، وإن إعراضا عن الصواب، إقبال - من وجه - على الخطأ، فلا تكن بين بين، ولو تخطفتك ذات البين!

إن من أوهام المراجع تعليقه على بيت الأمير (ص ٣٢):

فلا جزع ولا هلع مشين ومنا الغدر أو كذب محال!

بقوله: "١.١١٠ يعطف النكرة على المعرفة" — يقصد الغدر أو كذب — وسياق عبارته يوهم عدم جواز عطف النكرة على المعرفة، وقد تكرر هذا منه وهو منه خطأ، ووهم، وكان عليه أن يشير إلى الخطأ الصرفي الوارد في البيت، وهو اشتقاقه اسم فاعل من الفعل المزيد بالهمزة "أشأن" ولم يرد عن لسان العرب سماع، أنهم عدوا فعل "شان" بالهمزة إلا أن يكون أراد اسم مفعول من المجرد "شان" ولكن ضبط المراجع جاء مخالفا لهذا، إذ ضبط الكلمة بضم الميم، والسياق يتطلب الفاعلية، فالهلع يشين (بالفتح) صاحبه، أي يلحق به النقص والعيب، وليس المراد أن الهلع أوقع الشين، أو قام به حتى ترجح صيغة اسم المفعول فليتأمل ذلك..

أما جواز عطف النكرة فهو الوارد في كتب النحو مطولها ومختصرها، ليس في المسألة إلا رأي واحد، ومن ذلك ما أورده صاحب "كشف المشكل" من قوله: "...وأما الجائز فإنه يجوز عطف المعرفة على المعرفة نحو: رأيت زيدا وعمرا، والنكرة على النكرة مثل "مررت برجل و غلام" والمعرفة على النكرة مثل "جاءني رجل وأخوه" والنكرة على المعرفة مثل "هذا زيد ورجلان قائمان" (١: ٦٣٧).

ويعلق المراجع على قول الأمير:

يَثْقَنُ النَّسَابِي حَيْثَمَا كُنْتَ حَاضِرًا وَلَا تَثْقَنُ فِي زَوْجِهَا ذَاتَ خَلْخَالٍ

بقوله: "يثقن النسابة: على لغة ضعيفة" وقبله ذهب صيام في تعليقه إلى أن "إلحاق نون النسوة بالفعل قبل الفاعل خطأ لغوي" أما ما ذهب إليه صيام ففيه حجة على أن الرجل أتعب نفسه وأتعب قارئه في غير ما طائل! وليس فيما ذهب إليه الداية من دليل إلا دليل التقليد، فإن إسناد الضمير البارز إلى الفعل

مع ذكر الظاهر بعده مستفيض في لغة العرب والقول بسبعه حكم، وتمحل في رد صحاح الأساليب، ومستفيضات التراكيب، وكيف يرد أسلوب نزل به الذكر الحكيم، وذلك في قوله تعالى: "وأَسْرُوا النجوى الذين ظلموا.." وفي قوله: "ما فعلوه إلا قليل منكم" وورد في الصحيح قوله -عليه الصلاة والسلام-: "كن نساء المؤمنات يشهدن مع رسول الله -صلى الله عليه وآله- صلاة الفجر" (خ ٩: ٢٧) ومن ذلك ما بني عليه ابن مالك: "كن أمهاتي يواظبنني" (ح ٧: ٦٧) ومن ذلك ما بني عليه ابن مالك قاعدة الجواز مما ورد في الصحيح أيضا من قول الرسول: "يتعاقبون فيكم ملائكة.." (خ ٩: ١٦) حتى اشتهر عنه تسميته "لغة يتعاقبون" وذهب إلى أن السبب في هذا الاستعمال أن الفاعل قد يكون غير قابل لعلامة تثنية ولا جمع - (من) فإذا قصدت تثنيته أو جمعه، والفعل مجرد لم يعلم القصد، فأراد أصحاب لغة تمييز فعل واحد عن غيره، فوصلوه، عند قصد التثنية والجمع، بعلامتيهما، وجردوه عند قصد الإفراد فرفعوا اللبس، ثم ألزموا ذلك فيما لا لبس فيه ليجري الباب على سنن واحد، ومن الشواهد الشعرية -وهي كثيرة- بيت العتيبي السابق ذكره:

رأين الغواني الشيب راح بعارضي فأعرض عني بالحدود النواضر
فمن التسرع بمكان، وعدم تقدير الأحكام الحكم على هذه اللغة الصحيحة المسندة تواترا، وصحة، واستفاضة بالخطأ أو بالضعف، وكان الأولى للباحث أن يستعير من العلامة الطائي دقته في هذا المقام، فإنه عبر عنها بأنها غير مشهورة، شهرة اللغة المعروفة ذات الاستعمال الواسع، وعدم الشهرة لا يعني الضعف، فكم من قياس قوي قعد به السماع أو خذله الاستعمال فكان غيره أشهر منه..

.. من ذلك استغرابه لمعنى بيت الأمير: (ص ٦٧):

بأن سقيم الحب هيهات ما له دواء إذا ما الحب أصبح ناء

واستغلاقه إياه، ومحاولة توجيهه بما يزيل عنه المعاظلة المعنوية -على وهمه- وراح يفلسف عبارته بقوله: "والحب حين يوغل في النفس ويتغلغل عميقا بعيدا في القلب..". وقد ترك جملة على طولها ناقصة من حيث المعنى لنقص إعرابها، وفي هذه العبارة المزجاة دليل على انعدام حس لغوي وأدبي لدى المراجع فإن الأمر لا يحتاج إلى هذا الجهد في التوجيه، المبني على سوء فهم للنص، فضبط "الحب" في عجز البيت بكسر المهملة، وصف على "فعل" بمعنى مفعول، كقولهم: "أسامة حب رسول الله (بكسر الحاء) وابن حبه" وعلى هذا فإن المعنى في السياق واضح، فالأمير يقصد أن ليس للحب -بالكسر- دواء من داء الحب (بالضم) فيبعد أن يكون للحب دواء إذ أصبح محبوبه نائيا، فالفكرة لدى الأمير واضحة، لا تحتاج إلى شرح أو توجيه، وإن صبت في أسلوب مهلهل لين ضعيف، وتلك سمة غالبية على شعر الأمير..

ومن ذلك إسراعه إلى تخطئة الأمير في قوله:

..وقد قيل يبقى الود ما العتب باقيا

فيعلق قائلا "ما العتب باقيا" فمن جهة النحو "ما" تعمل عمل "ليس" وتفيد النفي، وتسمى "الحجازية"، وأين "ما" الواردة في النص من "ما" حجازية كانت أن تميمية؟! لأن "ما" في بيت الأمير مصدرية ظرفية زمانية لا تستقل غالبا وحدها، بل تأتي مركبة مع "دام" فيكون فعل "دام" بها من أخوات "كان" حيث يضم الحدث ويمتد الزمان ومن الجدير الإشارة إلى:

١- إيراد المراجع شاهدا على معنى البيت عن "اللسان" ولم يوثقه ولم ينسبه:

إذا ذهب العتاب فليس ود ويبقى الود ما بقي العتاب

والبيت لم يورده صاحب اللسان شاهداً، بل أورده استثناساً لأنه لعل بن الجهم وهو - وإن تقدم في القريض - من المولدين الذين تجدد العجمة واللحن إلى ألسنتهم سبلاً! فلا يؤمن عثارهم..

٢- ورد في مطبوعتي الأمير محمد، وحقى الرواية بصورة "ما العتب قد بقي" وهي على ضعف الصياغة تخلو من المأخذ.

٣- أن "ما" هنا ليست حجازية نافية، كما توهم المراجع بل هي مصدرية نافية زمانية - كما ذكرنا - وقد لحظ الأمير فيها معنى "دام" فأعمل الفعل على تقدير ذكره، وإن كان محذوفاً لتضمن "ما" معناه، فكأنه قال: "ويبقى الود ما [دام] العتب باقياً" ولا يبعد هذا عن استعمال الفصحاء، ولبقاء عمل كان - أختها الكبرى - مع حذفها في الكلام حجة للأمير في إعمال "دام" مع سقوطها في درج الكلام، لدلالة "ما" الزمانية عليها..

وعلق المراجع على البيتين من قصيدة الأمير (ص ٧٩):

إذا لم يكن في الحب سخط ولا رضى فأين حلاوات الرسائل والكتب
وأطيب أيام الهوى يومك الذي تروّع بالتعنيف فيه وبالسب
فقال: "البيت مضمن.." يعني البيت الأول، ولم يذكر مورد البيت ولا صاحبه والصحيح أن البيتين كلاهما مضمن، وليس الأول فقط - كما أوهم المراجع - وهما للعباس بن الأحنف - على ما ذكره ابن بسام في ذخيرته - ووردت نسبتهما مع بيتين آخرين لعلية بنت المهدي - على ما أورده أبو الفرج وابن شاعر في ترجمتها، أو لأبي حفص الشطرنجي - على ما ورد في الأغاني والفوات في ترجمته - ورجح الدكتور إحسان عباس نسبتها إلى أبي حفص الشطرنجي

نظما، وإلى "علية" انتحالا، ونفى نسبتها عن ابن الأحنف من دون مرجح، وهما إلى مذهب ابن الأحنف أقرب، وفي أسلوبه في معالجة هذا الفن أذهب.

ومما فات المراجع التنبيه إليه إشارة الأمير في قوله:

كَمْ يَضْحَكُ الرَّحْمَنُ مِنْ فِعْلَانِهِمْ يَوْمَ الْكَرِيهَةِ نَعَمْ فِعْلُ الْكُمْلِ

فهو يشير إلى الحديث الصحيح: "يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة، يقاتل هذا في سبيل الله فيقتل، ثم يتوب الله على القاتل فيسلم فيقاتل في سبيل الله فيستشهد".

ولكن المراجع حاول أن يكتفي بالتأويل بقوله: "كَمْ يَضْحَكُ الرَّحْمَنُ" أراد رضا الله سبحانه، وإن قصر دونه. ومن أوهامه تخطئته الأمير في قوله:

ما الموت بالبيض الرقاق نقيصة والنقص عندهم بموت الهَمَلِ

فقد علق بقوله: "الهَمَلُ" كذا وردت وهي غريبة، وهو يريد "الهَمَلُ" غير مشددة والمخطئ عين المخطئ، فإن الهَمَل، الذي صوّبه المراجع اسم جمع، وقد ورد في لامية العجم في قوله:

فاربأ بنفسك أن ترعى مع الهَمَلِ..

أما "الهَمَلُ" بالتشديد، فهو جمع هامل، كقولهم في رакع وساجد: "ركع وسجد" والاستعمال يسع الجمع واسم الجمع، ويمكن أن يكون في الكلمة تحريف بأن حذفت الميم من أولها، فكأن كان الأصل "المَهْمَلُ" وهو الشيء غير ذي البال، أو الذي يخلو بينه وبين نفسه، والمعنى في بيت الأمير يقبله، فلا أدري ما الذي حمل المراجع على عده جمعا مستفيضا خطأ إلا أن يكون منه تسرعاً وبعداً عن الروية..

ويخطئ المراجع في توجيه بيت الأمير.

بحاجر من "حاجر" أقذاء قد طردت ضيوف الطيف جاءت طوفا
فيقول من تعليقه "حاجر" موضع في ديار بني تميم ذكره الشعراء كثيرا قال
الأعشى:

شافتك من "قتلة" أطلالها بالشط فالوتر إلى "حاجر"

على أن "حاجر" يطلق على غير موضع في بلاد العرب فما الذي جعل المراجع
يرجح حاجر تميم على غيره؟ هل كان الأعشى في ذكره "حاجر" يقصد حاجر
بني تميم؟ ويم يمتاز حاجر بني تميم عن غيره حتى صار الشعراء بذكره لهجين؟ أم
أن كل ذلك غير وارد، إلا في وهم المراجع، ولو كان على إمام بالمعجم الصوفي
ومصطلحاته لعرف أن "حاجرا" في بيت الأمير يحيل على حاجر الحجاز في
الطريق إلى "مكة" -زادها الله شرفا- يمر به الحجيج فيثير لواعجهم ويشدهم
إلى بيت الله حيث المعاني الوجدانية والسبحات الروحية، والتأملات العقلية
والترقي في سلم الكمالات أحوالا ومقامات، وتلك هبة ربانية يهبها الله من
شاء من عباده المخلصين، الذين عرفوا الله بالجنان قبل أن يصفوه باللسان
وذابت منهم سرائر قبل ذوب المحاجر، وكلمة "حاجر" متمكنة في القاموس
الصوفي كان الأمير في استعمالها متبعا، ومن هؤلاء الذين أولعوا من شعراء
التصوف أميرهم الذي لا يجارى في قوله:

احفظ فؤادك إن مررت بحاجر فظباؤه منها الظبي بحاجر

وفي مثل قوله:

وهل أَرَدَنْ ماء العذيب و"حاجر" جهارا وسر الليل بالصبح شائع

وفي مثل قوله:

أنشر خزامى فاح أم عرف "حاجر"

بأم القرى أم عطر "عزة" ضائع

والإشارة في هذا البيت تدل على أن "حاجر" المقصود في الأدب الصوفي في وادي "أم القرى" وهي مكة المشرفة، لا حاجر بني تميم، الذي ذكره الأعشى كما توهم المراجع..

ولم ينتبه المراجع إلى الضرورة القبيحة التي ارتكبها الأمير بمنعه من الصرف كلمة "أقذاء" جمعا لقذى: حملا لها على "أشياء" أو على توهم أن الهمزة فيها للتأنيث، وحتى لو أن الهمزة فيها للتأنيث فإن شَرْطِي المنع لم يتوفروا فيها، والضرائر في النظم كالمحرمات في الشرع، على الشاعر أن يتحاماها، وما وجد إلى ذلك سبيلا، فإن اضطر فلا يعدو على اللغة، والعدوان على اللغة الشعرية وجماليتها يكون بالإكثار من الضرائر، كمن يتفنن في شرائح اللحم من الخنزير أو الميتة بدعوى "الاضطرار"..

ومن الإيهامات التي تعمدتها المراجع إغفاله الإشارة في بيت الأمير إلى "الإمام" ولا أجد لذلك من تفسير إلا نزولا عند تربية مذهبية، وهوى أموي قديم، أشربه أهل الشام، ولا سيما أهل دمشق حتى الشمال من كأس معاوية الذي جعل لعن آل محمد - صلى الله عليه وسلم - سنة! على المنابر حيث يتلى القرآن الذي نزل على جدهم النبي الخاتم.

فقد علق على بيت الأمير (ص ١١٦):

وبالإمام أخي المختار ذاك علي من في الوغى للعدى تلفيه فرحانا

بقوله: "في" تلقاه" ولم يذكر أن الإشارة هنا إلى حديث المؤاخاة السوارد

بصيغ في الصحيح: "أنت أخي في الدنيا والآخرة" وورد بصيغة "أنت مني وأنا

منك" وكذلك ما أورده الحاكم من طريق أبي عبد الله الحلي عن أم سلمة ترفعه: "من سب عليا فقد سبني" وفي رواية "ومن سبني فقد سب الله" وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي على الرواية الأولى، وسكت على الثانية وسكوته استسلام إلى الحق، ولو وجد فيها مطعنا لبالغ في الطعن والتجريح على عادته في "التلخيص" وفي غيره من كتبه..

إن أحاديث المؤاخاة مستفيضة، متواترة تواترا معنويا، حتى إن إنكارها مكابرة، والطعن فيها تربية أموية، ونصب خفي أو جلي فطر عليه أهل الشام منذ ركبهم معاوية وأضرابه بأصابع نائلة، واستغواهم بقميص عثمان! وطلبوا وترهم من غير وائرهم! وجعلوا آل البيت الطاهر على منابر المسلمين قربي بينهم وبين ما يعبدون! فالطعن في صحاح النصوص وردها تحكما، دخلية أموية وعداوة بدرية فاضت بها دماؤهم ودموعهم في صفين، وما لحقها من مأس على الإسلام وأهله -على أيديهم- وفاضت بها أقلامهم منذ عهد متأخري مشايخ الإسلام النواصب إلى هذا الداية! وما أقوله: هنا ليس بهتا، فإن المراجع عقب على بيت الأمير:

بسعدهم وأبي طلحة وسهلهم كذا سعيد ظهر ساد عدنان

بقوله: "وسهل بن حنيف أخاه النبي -صلى الله عليه وسلم- مع علي..". وهذه الرواية، التي يقويها أهل الشام من صنائع معاوية وضعا من علي، وتصغيرا لعظيم منزلته كما كان يقول في شكواه، ساقطة أصلا، إن هي إلا من تخرصات ابن تيمية، ومن حطب في حبله من أهل النصب باسم الغيرة على الصحابة والذود على السنة، وهم يخفون الثابت من حق آل محمد برد النص حيناً، وبتأويله وإفراغه من مضمونه أحيانا، وإلا فكيف يفسر جهدهم المستمر في إبعاد علي

عن محمد، وتضعيف كل نص يقرب بينهما، أو رمية بالوضع بدعوى تحاريفة
"الرفض" وهم بصنعهم سقطوا في واد من "الرفض" لعله أسوأ مما رموا به شيعة
علي وآل بيته، وهو رفضهم سيد آل محمد بعد محمد، علي بن أبي طالب ذلك
الذي ورد فيه قول النبي -صلى الله عليه وآله- في الصحيح: "إن الأمة ستفدر
بك بعدي" ومن صور الغدر ما صنعه فيه بنو أمية وصنائعهم منذ صفين حتى
الآن..

ومن إيهامات المراجع ذهابه مذهب التزوير في التاريخ في تعليقه على

بيت الأمير:

وما حاتم قل لي وما حلم أحنف وما زهد إبراهيم أدهم؟ ما الصبر؟
فقد قال: "وإبراهيم أدهم كذا أحد نساك سورية الذي صرف نفسه عن متاع
الدنيا" إن إبراهيم بن أدهم بلخي أصلاً، وهو من أقطاب الزهاد المسلمين الذين
لم يقعد بهم زهدهم وانصرافهم عن خلب الحياة الدنيا عن أن يجاهدوا في سبيل
الله، فقد غزا غير مرة "الثغور الرومية" وبها أدركته وفاته، قال الإمام
البخاري: "مات سنة إحدى وستين ودفن ببلاد الروم، فهو ليس شامياً لا مولداً
ولا منشأ ولا أصلاً ولا وفاة، فضلاً عن أن يكون سورياً، وهو مصطلح
سياسي حديث، أوقعت المراجع فيه عصبية ظاهرة كتلك التي ساقته في شأن آل
البيت الطاهر شر مساق..

ولعل الذي حمله على ما قاله هنا، وأغراه بما ذهب إليه ما ذكره ابن
عساكر الحافظ في تاريخه من أن ابن أدهم سكن دمشق، وابن عساكر يريد
تكثير سواد كتابه، وتعظيم شأنه وتضخيم حجمه، حتى بلغ به ثمانين مجلداً أو
يزيد، فليس كل من لابس دمشق أو الشام بأدنى ملابسة يعد شامياً أو دمشقياً

والأمر على عكس ذلك عند الحافظ المؤرخ فقد عد دل . من سكن دمشق فترة طالت أو قصرت ولو مرورا بها دمشقيا، وعلى هذا التوسع فقد يعد الملايين ممن يزورون دمشق كل سنة على سبيل السياحة دماشقة، ويضافون إلى تاريخ ابن عساكر ليتجاوز المئات من المجلدات!!

على أن الذي حمل إبراهيم بن أدهم على سكن دمشق في آخر حياته قرب دمشق من الثغور الإسلامية، وشوقه إلى أن ينال الشهادة، خدمة للإسلام العظيم، وحماية لديار المسلمين، فجاء من جاء فعده دمشقيا، وذلك قصور في قراءة التاريخ وتغليب للنوازع القومية أو الجهوية، أو الدواعي المذهبية على إحقاق الحق، وأولى نسبة بإبراهيم وأحقها أن ينسب إلى موطنه، فهو بلخي وأين بلخ من دمشق؟؟ أو أن ينسب إلى قبيلته بلحاظ رابطة الولاء فهي نخعي، أو عجلي، على خلاف، وعدّه ابن عساكر في بني تميم وهم، وهو بعد إن ينسب إلى الأمصار كوفي، فقد عده علماء الرجال من ثقات أهل الكوفة وزهادهم..

ومن أوهام المراجع تخطئته الأمير في استعماله فعل "شاح" مجردا في

قوله:

وليس في طاقتي الرؤيا لغيرهم ولو قلّني الوري في ذاك أو شاحوا
قال: "يقال: أشاح بوجهه نحاه وأعرض عنه، والفعل مزيد بالهمزة" ومعنى ذلك أن استعمال الفعل المجرد في مثل هذا المعنى خطأ، إن الأمير لم يرتكب ضرورة صرفية، ولا اقترف خطأ لغويا، بل إنه قصد استعمال فعل "شاح" المجرد، الذي لا يختلف كثيرا عن معناه وهو مزيد بالهمزة، فهو بمعنى أخذ حذره، وجد في ذلك، ومن يجد في أخذ حذره من شيء فإنه يعدّه عدوا له، وهذا المعنى هو الذي بنى عليه الأمير البيت..

ومن الأوهام ما قاله -مخطئا الأمير في بيته- : (ص ١٥٢)

غرقت في حبهم دهرا.. ألم ترني في بحرهم سفن -حقا- وملاح
حق كلمتي "سفن وملاح"، النصب، ولا بد من التأويلات البعيدة لقبول النص
على حاله، وهو وإن لم يأت بأي تأويل قريب أم بعيد! عول في هذه الملاحظة
على الدكتور صيام الذي علق على ذلك بقوله: "وكذا فقد يجب نصب "سُفُن"
مع ورودها على الرفع في جميع الروايات، وكذا يجب نصب "ملاح" لعطفه
على "سفن" مما تسبب في عيب الإقواء.." (ص ١٢٦) والصواب ما ذهب إليه
الأمير من رفع "سفن" وكذا "ملاح" بعدها، على الفاعلية، لإسناد الفعل "ترى"
إليها وليس في هذا تأويل بل هو أقرب ما يتناوله الذهن، وقد سبق الأمير أبو
الطيب في قوله:

تجري الرياح بما لا تشتهي السفن

فأسند فعل الاشتاء -منفيا- إلى السفن، وهناك رواية مصنوعة جاءت بلفظ
"سُفِن" -بفتح فكسر- ولو حملنا بيت الأمير على هذه الرواية لجاز، من حيث
الصنعة ولكن الرواية الأولى أولى..

ومن غريب الوهم وبعيده، وأولى أن يبعث على الاستغراق في العجب
حتى الضحك، أن يعلق على بيت الأمير:

مسكين ما ذاق طعم العشق منذ بدا ولا استفزته من "لقمان" أرواح
بقوله: "روح لقمان: هو الأمونياك، يشمم منه المغمى عليه ليستفيق.." ولست
أدري ما علاقة "التجربة الصوفية" في نبها وتساميتها وتصعدها في درجات
الأحوال والمقامات والرموز بالأمونياك؟! ربما يكون للمراجع صلة بالعطارة
وبالأدوية الشعبية! حتى ذهب هذا المذهب في استجلاء قاموس الأمير الصوفي

ولو نظر -غير بعيد- لعرف أن في كلمة "لقمان" تحريفا مطبوعيا أو خطيا عن "نعمان"، وقد لهج الصوفية في أدبياتهم بألفاظ خاصة صعدوا بها عالمها المحدود زمانا ومكانا ودلالة إلى فضاء رحب من اللانهاية ضموها المعاني والخطرات والإشارات العقلية والوجدانية أثناء معاناة رحلة التجربة الصوفية الخاصة، ومن هذه الألفاظ "أرواح نعمان" أي الأنسام التي تهب من قبل "نعمان" وهو واد من أودية العرب في الحجاز، ومن ذلك قول سلطان العاشقين:

أرواح "نعمان" هلا نسمة سحرا وما "وجرة" هلا نهلة بفم
ومنه قوله:

وسلكت "نعمان" الأراك فعج إلى واد هناك عهدته فياحا
ومنه قول العاشق العربي:

ألا أيها الركب اليمانون عرجوا علينا فقد أضحي هوانا يمانيا
نسائلكم هل سال "نعمان" بعدنا وحب إلينا بطن "نعمان" واديا
ومن تصحيفات المراجع إبقاؤه على التصحيف الوارد في بيت الأمير:
وأسأل عن نجد وفيه مخيم وأطلب روض "الرقتين" ونعمانا
فأصل (الرقتين) "الرقمتين" وصحفت عنها، ولم يكتف المراجع بإقرار
التصحيف، بل زعم أنها من المواضع التي أكثر ذكرها شعراء الغزل الصوفي في
العصور المختلفة، واستفاد منها الشاعر في العشق الصوفي "كذا" وعلى الرغم
من اضطراب العبارة في الآخر، فإنه مخطئ فيما ذهب إليه، فإن "الرقمتين" هي
التي شغلت مساحة من مجال فن الشجر الغزلي، منذ زهير بن أبي سلمى في
معلقته، التي ورد فيها:

ودار لها بالرقمتين كأنها مراجيع وشم في نواشر معصم

واخذ منها شعراء التصوف أداة تعبير عن آغارهم، على مذهبهم الفني في شحن
القاموس العذري بالمعاني الروحية، ومن ذلك قول ابن الفارض:
وهل ظبيات "الرقمتين" بعيدنا أقمن بها أم دون ذلك مانع
وقوله:

وقف "بسلع" وسل "بالجزع" هل مطرت

"بالرقمتين" أثيلات بمنسجم

ومن أقبح التوجيهات التي وقع فيها المراجع في قوله - في بيت الأمير -:

مراكب الفلك في البحار ماخرة

ما بين رائح {كذا} أو غاد مع الإضم

"عد محققوا النص الشطر الثاني مختل الوزن، وهو كذلك، لكن بمنع "رائح"

من الصرف - كما أثبتنا - يصير الوزن مستقيماً!".

فقد أراد المراجع أن ينقذ البيت من اختلال الموسيقى فوق فيما لا يعد
بحال ضرورة، بل يعد خرقاً لناموس العربية أن يمنع اسم الفاعل من الصرف
وهذا لم يقع إطلاقاً، ولم يورده العروضيون، ولا ورد في كلام من يعتد
بكلامهم أو من لا يعتد ولو كان من ذوي الحس المرهف، والذائقة العربية لرأى
أن البيت موزون من دون ركوب قبائح الضرائر المتوهمة، وذلك باختلاس
الهمزة من "أو" وجعلها همزة وصل، فتقرأ هكذا: "ما بين رائح أو غاد.." وهذا
أداء عربي أصيل، بل هو الأداء الشائع في لغة قریش وبها نزل القرآن، وعليه
جاءت قراءة نافع المعتمدة في معظم بلاد إفريقيا الإسلامية من رواية ورش،
وفيها يقول مالك - صاحب المذهب: "قراءة نافع سنة".

أقف عند هذا، وقد تركت عشرات الملاحظات، لا سيما فيما يتعلق

بمحاولة المراجع تداركه أخطاء الأمير العروضية.

إن التسرع في البحث العلمي آفة تقضي على جهد الباحثين والمحققين
وتجعل عملهم بورا وجهدهم مثبورا، ويزيد التسرع قبحا إذا علق الباحث همته
العلمية بغرض أو عرض أدنى فيستعجل حظا من دنيا فانية، بإفساد ثمرات عقله
الباقية..

والدكتور الداية من المكثرين في مجال النشر المسرفين على أنفسهم، ولا
شك أن من سعى إلى المكاثرة لا يؤمن عثاره، ولا يتوارى بحجاب المجاملة
عواره!!.

الجزائر في: ٢٥ شعبان ١٤٢١هـ

٢١ نوفمبر ٢٠٠٠م